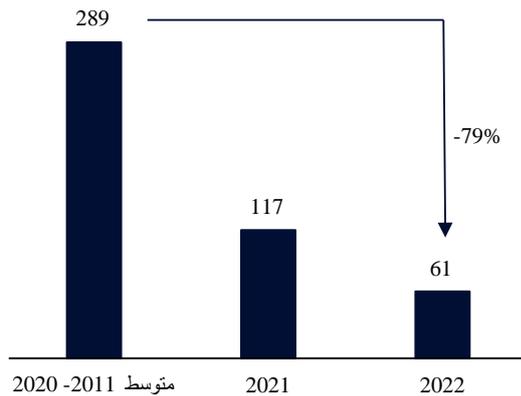


توقعات بتفاوت مستويات التعافي الاقتصادي مع تفوق أداء الاقتصادات المتقدمة

مستويات ما قبل تفشي الجائحة. في رأينا، يرجع هذا التغير في الأداء النسبي إلى ثلاثة عوامل.

أولاً، يرتبط التغير الحالي في الأداء الاقتصادي النسبي للأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة من المعدلات التاريخية إلى اختلاف الحيز المتاح في جانب السياسات النقدية والمالية. فبلدان الأسواق الناشئة، ولا سيما الأسواق الناشئة ذات الدخل المتوسط والمنخفض، تمتلك حيزاً أقل لتحفيز اقتصاداتها أثناء فترات التراجع الاقتصادي. ونظراً لضعف البنوك المركزية والمؤسسات المالية، وصغر قاعدة رأس المال، فإن معظم الأسواق الناشئة ليس لديها المتطلبات اللازمة لدعم الأسر والشركات كما تفعل البلدان الأكثر تقدماً. نتيجة لذلك، قامت السلطات الاقتصادية بحماية الميزانية العمومية للقطاع الخاص من الأزمة الوابئة في الاقتصادات المتقدمة، بينما لم ينطبق الشيء نفسه على معظم الأسواق الناشئة ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وتشمل الاستثناءات من هذا النقص في الحيز المتاح للتدخل عبر السياسات النقدية والمالية الأسواق الناشئة ذات الدخل المرتفع أو بعض اقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى التي تستفيد من قوة صافي مراكز الأصول الأجنبية وانخفاض مستويات المديونية. وبالتالي، سيكون التعافي أبطأ نسبياً في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار في الأسواق الناشئة ذات الحيز المحدود للتدخل الحكومي.

الفارق بين نمو الاقتصادات الناشئة والاقتصادات المتقدمة (الفارق في نقاط الأساس)



المصادر: هيفر، صندوق النقد الدولي، تحليلات QNB

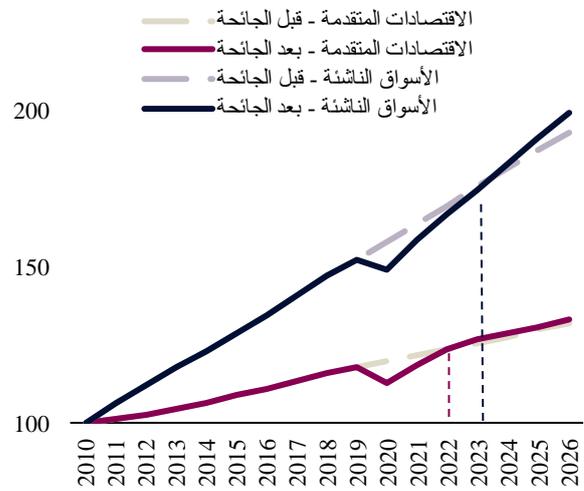
ثانياً، يؤثر تفاوت معدلات التطعيم بين الأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة أيضاً في وتيرة التعافي. وأحرزت برامج التطعيم تقدماً ملحوظاً في الاقتصادات المتقدمة منذ بداية العام، في حين كان طرح حملات التطعيم أبطأ بكثير في الأسواق الناشئة. وتم تطعيم ما يقرب من 60% من السكان بشكل كامل في الاقتصادات المتقدمة، مقارنة بنسبة 36% فقط في الأسواق الناشئة

نشر صندوق النقد الدولي مؤخراً عدد أكتوبر 2021 من تقريره بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، والذي صدر بعنوان "التعافي خلال الجائحة"، ويسلط التقرير الضوء على العناصر الرئيسية للتعافي الاقتصادي العالمي المستمر. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يظل النمو قوياً على مستوى العالم، حيث سيرتفع بنسبة 5.9% في عام 2021 ثم سيتباطأ بشكل طفيف إلى 4.9% في عام 2022.

وفي حين أن التوقعات العامة لصندوق النقد الدولي ظلت إلى حد كبير مماثلة لتوقعاته السابقة، كانت هناك تغييرات كبيرة على مستوى أعمق في مختلف البلدان والمناطق. في الواقع، فإن النتيجة الرئيسية التي توصل إليها الصندوق هي أن مستويات التعافي من المتوقع أن تشهد تفاوتاً كبيراً في المستقبل. ومن المتوقع أن تتقدم الأسواق الناشئة بشكل أقل من الاقتصادات المتقدمة في عملية التعافي. وستصل الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات النمو التي كانت سائدة قبل الجائحة في عام 2022، بينما يُتوقع أن تظل بلدان الأسواق الناشئة دون مستويات النمو السابقة لعدة سنوات.

معدلات النمو قبل وبعد الجائحة

(مستوى، 2010 = 100)



المصادر: هيفر، صندوق النقد الدولي، تحليلات QNB

ويتضح هذا التفاوت أيضاً في تراجع التفوق الاقتصادي في أداء الأسواق الناشئة. فقد كان نمو الأسواق الناشئة عادة أعلى بواقع 289 نقطة أساس من نمو الاقتصادات المتقدمة خلال العقد الماضي، مما يعزز فكرة أن بلدان الأسواق الناشئة كانت في طور "اللاحق" بالمستويات الأعلى للدخل والتطور الاقتصادي السائدة في الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، تغير هذا النمط بشكل كبير منذ عملية التعافي بعد الجائحة وأصبح اليوم أقل بنسبة 3% من

التي تجاوزت 18% على أساس سنوي إلى حوالي 4.9% في الربع الأخير، يعتبر أمراً سلبياً للغاية لتوقعات النمو في الأسواق الناشئة.

بشكل عام، من المتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي تعافيه من الجائحة، إلا أن الاختلافات في حجم هذا التعافي كبيرة ومن المرجح أن تستمر خلال العامين المقبلين. ومن المتوقع أن تتخلف الأسواق الناشئة ذات الدخل المتوسط والمنخفض عن اتجاهات النمو التي كانت سائدة قبل الجائحة وأن "تلتحق" بركب الاقتصادات المتقدمة بوتيرة أبطأ مما كان يُتوقع في السابق.

و4% في الأسواق الناشئة ذات الدخل المنخفض. وإذا استمر هذا التفاوت في معدلات التطعيم، ستظل الأسواق الناشئة أكثر عرضة لاحتمال عودة ظهور حالات الإصابة بكوفيد-19، مما قد يؤدي إلى تأخير التعافي الاقتصادي في هذه البلدان.

ثالثاً، يمثل التباطؤ في الصين عائقاً كبيراً للأسواق الناشئة تحديداً. ويشكل الاقتصاد الصيني 43.3% من إجمالي الناتج المحلي للأسواق الناشئة. علاوة على ذلك، فإن نمو الصين له تأثير مضاعف كبير، وغالباً ما يمتد على مستوى العالم، لا سيما إلى مصدري السلع والأسواق الناشئة في آسيا. وبالتالي، فإن التباطؤ الحالي في نمو الاقتصاد الصيني، الذي تراجع من أعلى معدلاته

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون

اقتصادي أول

هاتف: 4453-4643 (+974)

لويز بينتو

اقتصادي

هاتف: 4453-4642 (+974)

مينجي تانغ*

اقتصادي

هاتف: 4453-4736 (+974)

* المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديره أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.